

الفصل الخامس

المجرورات

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : الإضافة .

ويشتمل على أربعة مسائل :

المسألة الأولى : العلة في كون الحروف جارة .

المسألة الثانية : عامل الجر في المضاف إليه .

المسألة الثالثة : تجريد المضاف من (أل) .

المسألة الرابعة : الفصل بين المضافين .

المبحث الثاني : الظرف .

ويشتمل على مسألتين :

المسألة الأولى : الظرف وسط متعلق الظرف ومتعلقه .

المسألة الثانية : وقوع الظرف مرفوعاً .



obeikandi.com

المبحث الأول

الإضافة

المسألة الأولى: العلة في كون الحروف جارة :

لابد للحكم النحوى من علة تدعو إليه وسبب يبيح للنحوى الالتجاء إليه لعله لها صلة وثيقة بالنحو .

وقد كان الخليل بن أحمد الفراهيدى من أوائل النحاة الذين عنوا فى استنباط القواعد والأحكام بالعلل التى تصور دقته فى فقه الأسرار اللغوية وفى ذلك يقول الزبيدى : « إنه استنبط من العلل النحوية ولم يسبقه إلى مثله سابق ، وقد بدأ الاهتمام بدراسة العلل النحوية منذ مطلع القرن الرابع الهجرى حيث ألف الزجاجى كتابه «الإيضاح فى علل النحو» وأعقبه ابن جنى حيث خصص فصولاً من كتابه «الخصائص» للحديث عن العلة النحوية ، ثم جاء أبو البركات الأنبارى فألف كتابه «أسرار العربية» ثم ألف أبو البقاء العكبرى «اللباب فى علل الإعراب والبناء» ، والعلة النحوية عند النحويين ضربان ذكرهما السخاوى فى مقدمته لشرح المفصل سبق الحديث عنه . الأولى ضرب منها هو المؤدى إلى كلام العرب كقولنا : « كل فاعل له فعل » ، و « كل مفعول منصوب » .

وضرب ثان : يسمى علة العلة . مثل أن يقال : لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً ^(١) .

حروف الجر هى من وإلى وفى ورب والباء واللام ، وتسمى عند الكوفيين حروف الإضافة؛ لأنها تضيف إلى الفعل الاسم ، أى تربط بينهما ، وتسمى أيضاً

(١) ينظر : المفصل للسخاوى ص ٤٠ ، الإقتراح ص ١١٨ .

حروف الصفات لأنها تحدث صفة في الاسم من الظرفية وغيرها^(١).

والجر علم الإضافة؛ لأن المضاف إليه متوسط بين الفاعل والمفعول وليس بواحد منهما، فجعلت بحركتهما. وأيضاً فإن المفعول كثير والفاعل قليل، فأخذ الكثير النصب؛ لأنه ثقل، ومن ثم اختص المفعول بالنصب. واختصت الفاعلية بالرفع من أجل خفتها بالقلة. وبقيت الإضافة. ولا بد لها من حركة ولم يبق إلا الجر^(٢).

وقد اختلف النحويون في العلة التي من أجلها صارت هذه الحروف جارة. ويرى السخاوى^(٣) ~ أنه لما كان الرفع للفاعلية وشبهه والنصب للمفعوليه وشبهه وكان المضاف يكون فاعلاً في المعنى، ومفعولاً في المعنى. فالفاعل في المعنى أعجبني قيام زيد. والمفعول في المعنى: أعجبني ضرب زيد، أعطى حركة بين تينك الحركتين متوسطة بين ثقل الواو وخفة الألف، وإضافة الشيء إلى الشيء إمالة إليه قال امرئ القيس:

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل جديد مشطب^(٤)

قال السخاوى: «فلا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة. فإذا قلت: مررت بزيد، أضفت بالباء مرورك إلى زيد، فالباء حرف إضافة، وإذا قلت: عجبت من بكر، أضفت عجبك إلى يكر ب (من) وإذا قلت: غلام زيد أضفت أحد الاسمين إلى الآخر، والمعنى: غلام لزيد. فالإضافة إضافة اسم إلى اسم أيضاً...»^(٥).

(١) راجع: أصول النحو لابن السراج ٥٥/١، ابن يعيش ١١٧/١، التصريح ٢/٢.

(٢،٣) راجع: المفضل للسخاوى ٨٣٠/٢ باختصار.

(٤) البيت من الطويل، وهو لأمرئ القيس في ديوانه ص ٥٣، جمهرة اللغة ص ٩٠٩، خزنة الأدب

٤١٨/٧، شرح شذور الذهب ص ٤٢٠، لسان العرب (ضيف) ٩/٢١٠.

(٥) المفضل ٨٣١/٢.

وأرى أن السخاوى تأثر بمذهب الكوفيين فى تسميتهم الجر بالإضافة أو حرف الصفات وظل يعلل لهذه التسمية كما تأثر بأبى على الفارسى^(١) والوراق^(٢) وابن جنى^(٣) والمجاشعى^(٤) وغيرهم حين عللوا الجر مختصا بهذه الحروف .

قال ابن جنى : « إن هذه الحروف ، إنما جرت ؛ لأن الأفعال التى قبلها ضعفت عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التى بعدها فاحتاجت هذه الأفعال إلى هذه الحروف لتوصلها إلى الأسماء جُعِلَتْ جارة فأعملت وهى فى الأسماء ، ولم يفض إلى الأسماء النصب الذى يأتى من الأفعال لأنهم أرادوا أن يجعلوا فرقا بين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره . ليميزوا السبب الأقوى من الأضعف ، وجعلت هذه الحروف جارة ليخالف ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القوى فلما هجروا لفظ النصب لم يبق إلا الرفع والجر . فأما الرفع فقد استولى عليه الفاعل لخفته ، وأما النصب فاستولى عليه المفعول لثقله وكثرته فعدلوا إلى الجر ضرورة ، ولشئ آخر ، وهو : أن الفتحة من الألف والكسرة من الياء ، والياء أقرب إلى الألف من الواو ، فلما منعت الأسماء بعد هذه الحروف النصب ، كان الجر أقرب إليها من الرفع . هذا هو العلة فى كون هذه الحروف جارة »^(٥) .

(١) سر الصناعة ١/ ١٤٠ .

(٢) هو : أبو الحسن محمد بن عبدالله المعروف بالوراق ، ت . ٣٨١ هـ ، من شيوخه : ابن جنى ٢٩٢ هـ ، ومن مؤلفاته : العلل فى النحو ، منهاج الفكر فى الخيل ، وله شرح كتاب سيبويه ، شرح مختصر الجرمى . راجع : البلغة ص ٢٠٠ .

(٣) سر الصناعة ١/ ١٤٠ .

(٤) هو : المجاشعى ، أبو الحسن ، على بن فضال بن على بن غالب ، ت . ٤٧٩ هـ ، إمام النحو ، طوف الدنيا ، واتصل بنظام الملك ، وصنف شرح عيون الإعراب ، وله نظم جيد . بغية الوعاة ٢/ ١٨٣ ، سير أعلام النبلاء ١٨/ ٥٢٨ ، مرآة الجنان ٣/ ١٣٢ .

(٥) سر الصناعة ١/ ١٤٠ .

ويوضح الوراق العلة في ذلك فيقول : « فإن قال قائل : لم صارت هذه (اللام) و (مِنْ) وسائر ما يجز من الحروف يعمل الجر دون النصب والرفع .

فالجواب في ذلك أن حروف الجر تكون موصلة للأفعال إلى ما بعدها ، فتدخل مرة على الفاعل ومرة على المفعول به ، كقولك في الفاعل : ما جاءني من أحد ، والأصل : ما جاءني أحد ، وتدخل على المفعول كقولك : ما رأيت من أحد ، ومعناه ما رأيت أحداً ، فلما كانت هذه الحروف تدخل على الفاعل والمفعول جعل حركتها بين حركة الفاعل والمفعول متوسطا ، وهو الكسر لأنه وسط اللسان ، والضم من الشفة ، والفتح من أقصى الحلق ، فلهذا خص الجر » ^(١) .

ويبين المجاشعي أنها عملت الجر ؛ لأنها اختصت بالأسماء .

وكل حرف اختصَّ يقبل فإنه يعمل فيه فإن لم يختص يقبل دون قبيل ، فإنه لا يعمل شيئاً ، نحو : هل وبلى . والواو والفاء أما حروف الجر فعملت الجر ؛ لأنها لما اختصت بالأسماء عملت الإعراب الذي لا يكون إلا في الأسماء وهو الجر .

ثانياً : أنها لما كانت تدخل على المرفوع والمنصوب في نحو : قولك ما جاء في من أحد ، وما رأيت من أحد اختير لها حركة متوسطة بين حركة المنصوب والمرفوع وتلك الحركة الكسرة ؛ لأنها من الياء والياء من وسط الحنك وما بين من وسط اللسان والضممة من الشفتين لأنها من الواو ، والفتحة من الحلق

لأنها من الألف ، فصارت الكسرة متوسطة بينهما .

ثالثاً : أنهم أرادوا أن يفرقوا بين حركة ما يصل إليه الفعل بنفسه ، وحركة ما يصل إليه بوسطة والفعل الواصل بنفسه أسبق . فسبق إلى الفتحة وبقيت الكسرة للواصل بوسطة . فأما الفتحة فاستولى عليها الفاعل وما أشبهه ^(٢) .

(١) العلل في النحو : ص ٣٨١ .

(٢) شرح عيون الإعراب للمجاشعي ص ١٧٨ .

المسألة الثانية: عامل الجرفى المضاف إليه :

اتفق النحاة على أن المضاف إليه يجب فيه الجر دائماً ولكنهم اختلفوا فى عامل الحرفية ^(١) على أربعة مذاهب :

المذهب الأول :

مذهب سيبويه فذهب ^(٢) إلى أن المضاف هو عامل الجر فى المضاف إليه وتبعه جمهور النحويين . واستدلوا

أولاً : بأن اتصال الضمير بالمضاف وقد يكون المضاف إليه ضميراً نحو : « درهمك ، وكتابى ، وديناره » . وقد علم أن الضمير لا يتصل إلا بالعامل فيه ^(٣) .

ثانياً : أن حرف الجر شريعة منسوخة ، والمضاف مفيد معناه . ولو كان مقدراً لكان « غلام زيد » نكرة ، كـ « غلام لزيد » فمعنى كون الثانى مضافاً إليه حاصل بواسطة الأول فهو الجار بنفسه ^(٤) .

ثالثاً : أنه يقتضى المضاف إليه ، ويطلبه كطلب العامل معموله مع تضمنه معنى الحرف الجار ^(٥) .

قال سيبويه : والجر إنما يكون فى كل اسم مضاف إليه ، واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء : بشئ ليس باسم ولا ظرف ، وبشئ يكون ظرفاً ، وباسم لا يكون ظرفاً ، فأما الذى ليس باسم ولا بظرف فقولك : مررت بعبد الله ، وأما

(١) الارتشاف ٤/ ١٧٩٩ ، المساعد ٢/ ٣٢٩ .

(٢) الكتاب ١/ ٤١٩ .

(٣) المساعد ٢/ ٣٢٩ ، الهمع ٢/ ٥٠١٤ ، حاشية الخضرى ٢/ ٤ .

(٤) ينظر : شرح الرضى ١/ ٦٠ .

(٥) حاشية الخضرى ٢/ ٤ .

الحروف التي تكون ظرفاً فنحو : خلف ، وإمام ، وقدام ، ووراء ، وإما الأسماء ، فنحو : مثل وغيره وكل وبعض ... » ^(١) .

رابعاً : إن المضاف نائب مناب حرف الجر المحذوف .

المذهب الثاني :

مذهب ابن الباذش ^(٢) ، وتبعه الزمخشري ^(٣) ، وابن يعيش ^(٤) ونسبه السيوطي في الهمع ^(٥) إلى الزجاج وابن الحاجب ، وهؤلاء يرون أن عامل الجر في المضاف إليه حرف جر مقدر ^(٦) .

قال الزمخشري : « لا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة وهي المقتضية للجر ، كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب ، والعامل هنا غير المقتضى ، كما كان ثمّ وهو حرف الجر أو معناه في نحو قولك : مررت بزيد ، وزيد في الدار ، وغلأمُ زيد ، وخاتمُ فضةٍ » ^(٧) .

واستدلوا أيضاً بما يأتي :

الأول : أن العامل هنا حرف الجر المقدر والتأثير له ، وتقديره غلامُ زيد ، وخاتمُ من فضة ، ولا ينفك كل إضافة من تقدير أحد هذين الحرفين ، ولولا تقدير وجود

(١) الكتاب ١/ ٤٢٠ ، ٤١٩ .

(٢) رأيه في شرح التصريح ١/ ٦٧٤ ، عدة السالك ٣/ ٧٦ .

(٣) ينظر : المفضل للزمخشري ص ٨٢ ، شرح الجمل ٢/ ١٧١ ، شرح الرضى ١/ ٥٩ ، ٢/ ٢٣٥ ، البسيط ٢/ ٨٨٦ ، ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٩٩ .

(٤) شرح المفضل ١/ ٤٨٦ .

(٥) الهمع ٢/ ٥٠١ .

(٦) ينظر : شرح المفضل لابن يعيش ١/ ٤٨٦ ، شرح الجمل ٢/ ١٧١ ، شرح الرضى ١/ ٥٩ ، ٢/ ٢٣٥ ، البسيط ٢/ ٨٨٦ ، الارتشاف ٤/ ١٧٩٩ .

(٧) المفضل للزمخشري ص ٨٢ .

الحرف المذكور لما ساغ ، ألا ترى أن كل واحدٍ من المضاف إليه اسم ليس له أن يعمل في الآخر؛ لأنه ليس عمله في أحدهما بأولى من العكس ، وإنما الخفض في المضاف إليه بالحرف المقدر الذى هو (اللام) أو (من) وحسن حذفه لنيابته المضاف إليه عنه وصيرورته عوضاً عنه في اللفظ ، وليس بمنزلته في العمل ^(١) .

ثانياً : أن معنى الحرف في الأصل هو الموقع المقدم للإضافة بين الفعل والمضاف إليه؛ إذ أصل « غلام زيد » غلام لزيد فمعنى الإضافة قائم بالمضاف لأجل الحرف ، ولا ينكر هاهنا عمل حرف الجر مقدراً . وإن ضعف مثله في نحو « خير » في قوله روبة؛ ذلك لقوة الدال عليه بالمضاف ، الذى هو مختص بالمضاف إليه أو متبين به ^(٢) .

ويعترض على هذا :

أ - بأنك إذا قلت : « غلامٌ زيد » فالغلام معرفة ، وإذا قلت : غلام لزيد فالكلام نكرة ، فكيف يكون « غلام زيد » بحرف ، لو ظهر ذلك الحرف لأخل المعنى ! ^(٣) .

ب - أنا لا نجد لهذا الحرف الذى سنقدره متعلقاً يتعلق به ^(٤) .

ج - ولأن ذلك يؤدى إلى حذف حرف الجر وإبقاء عمله ، وذلك لا يجوز إلا في ضرورة أو نادر كلامه ^(٥) .

المذهب الثالث :

مذهب السيهرلى وأبى حيان ^(٦) ونسبه السيوطى إلى الأخفش ^(٧) يرون أن

(١) شرح ابن يعيش ٤٨٦/١ .

(٢) شرح الرضى ٩٥، ٦٠/١ .

(٣) البسيط ٨٨٦/٢ .

(٤) عدة السالك ٧٦/٣ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١٧١/٢ .

(٦) ينظر : النكت الحسان ص ١١٧ ، شرح التصريح ٦٧٤/١ ، السالك ٧٦/٣ .

(٧) الهمع ٥٠١/٢ .

عامل الجر في المضاف إليه هو الإضافة .

ويرده : أنه إذا أراد بالإضافة كون الاسم مضافاً إليه ، فهذا هو المعنى المقتضى ،
والعامل : ما به يتقوم المعنى المقتضى .

وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه ، فينبغي أن يكون العامل
الفعل والمفعول أيضاً النسبة التي بينها وبين الفعل .

المذهب الرابع :

مذهب الزجاج ^(١) ويرى أن عامل الجر في المضاف إليه هو ما تضمنته الإضافة
من معنى اللام ، وأرى أن ما ذهب إليه سيويه ومن وافقه بأن عامل الجر في
المضاف إليه هو المضاف أولى بالقبول؛ لأن السخاوى ~ جعل المضاف إليه
بمنزلة الخبر في المبتدأ . وبمنزلة الفعل من الفاعل ^(٢) .

إلا أن الفعل هو الذى رفع الفاعل وأن المبتدأ هو الذى رفع الخبر وهما اسمان وإنما
عمل المبتدأ في الخبر لطلبه إياه فكذلك المضاف خفض المضاف إليه لأنه يطلبه ^(٣) .

المسألة الثالثة : تجريد المضاف من (أل) :

اختلف كلمة النحويين في إلحاق الألف واللام بالمضاف ، فذهب الكوفيون إلى
جواز ذلك ، واستدلوا على ذلك بقولهم خمسة الأشبار . ومنع ذلك البصريون ^(٤) .

مذهب المجيزين :

ذهب الكسائي وعامة الكوفيين إلى جواز إلحاق (أل) بالمضاف فأجازوا أن يقال :
الثلاثة الأثواب ، وخمسة الأشبار ، وقد حكى الجرمي عن أبي زيد أن قوماً من

(١) ينظر : رأيه في الارتشاف ٤/ ١٧٩٩ ، الأشموني ٢/ ٣٥٧ ، شرح التصريح ١/ ٦٧٤ .

(٢) ينظر : المفضل للسخاوى .

(٣) البسيط ٢/ ٨٨٦ ، المساعد ص ٢٦٠ .

(٤) ينظر : المفضل السخاوى ٢/ ٨٤٢ ، ٨٤١ .

العرب تقوله ^(١) ، وحجتهم قول الشاعر :

ما زال منذ عقدت يدها إزاره فسمأ فأدرك خمسة الأشبار ^(٢)

وقول الآخر :

وصدراً وهل يرجع التسليم أو يكشف ثلاث الأثافي والرسول البلاقع ^(٣)
ووافقهم على ذلك بعض النحويين كالخوارزمي : وقال في التخمير : وأنا لا
أستعبد ما عليه الكوفيون ... والذي ذكره البصريون قياس ، ومذهب الكوفيين
استحسان والطبع ينزع إليه ، فوجب أن يُجوّز ^(٤) .

مذهب المانعين :

وهم البصريون ، وحجتهم القياس ، وما ورد فمن غير الفصح ، وما استدل به
الكوفيون رده الرضي وابن الزملكاني ^(٥) وابن الحاجب من وجهين :

(١) الرضي على الرضي ٢/ ٢١٦ ، التخمير ٢/ ١٤٢ ، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٤٠٣ ، الإنصاف ٤٣٧/ ٢ .

(٢) من الكامل للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٠٥ ، البيت فيه شاهدان :

الأول : في « مذ » حيث جاءت الجملة الفعلية بعدها .

الثاني : قوله خمسة الأشبار ، استدل به من أجاز دخول (أل) على المضاف إليه وخصه بعضهم بالأعداد فقط . راجع ذلك : المقتضب ٢/ ١٧٦ ، الجمل للزجاجي ص ٤٢ ، شرح شواهد لابن سيده ص ٢٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ، والتصريح ٢/ ٢١ ، العينى ٣/ ٣٢١ ، الخزانة ٢١٢/ ١ ، التخمير ٢/ ١٤٣ ، الإيضاح ١/ ٤٠٣ ، الإنصاف ٢/ ٤٣٧ ، البسيط ٢/ ٩٩٩ .

(٣) لذي الرمة في ديوانه ٢/ ١٢٧٤ ، الشاهد فيه : ثلاث الأثافي والقول فيه كالقول في سابقه . راجع : شرح ابن يعيش ٢/ ١٢٢ ، المقتضب ٢/ ١٧٦ - ٤/ ١٤٤ ، الجمل للزجاجي ص ١٤١ ، وشرحها لابن السيد البطليوسي ص ١٧ ، التخمير ٢/ ٨ ، الرضي ١/ ٤٠٣ ، الإنصاف ٢/ ٤٣٧ .

(٤) التخمير شرح المفصل ٢/ ٨ ، ٩ .

(٥) هو : ابن الزملكاني عبدالواحد بن عبدالكريم كمال الدين ، أبو المكارم ، ت . ٦٥١ هـ ، قال السبكي : « كان فاضلاً خبيراً بالمعاني والبيان والأدب » ، من كتبه : شرح المفصل للزخشرى في =

أحدهما : مخالفة القياس ، وهو أنه مفض إلى تحصيل الحاصل .

الثاني : أنه خارج عن استعمال الفصحاء ووجهه مع شذوذه أنه لذاتٍ واحدةٍ في المعنى ، والأول جيء به لغرض العدد . فلما فهموا اتحاد الذات عرفوا الأول . لأنه محل التعريف ، ولم يخل الثاني من التعريف ، لأنه المقصود بالذات على الحقيقة ^(١) وأشار غيرهم إلى أنه لا فائدة في الألف واللام . قال ابن الحاجب في شرح المفضل : « والإضافة المعنوية فائدتها نسبة خصوصية بين الأول والثاني راجعة إلى عهد بينك وبين مخاطبك فيه ، وهذا المعنى يفيد الألف واللام ، فالجمع بينهما لا حاجة إليه ولا يجوز تعريفه وإضافته إلى نكرةٍ من طريق أولى ، وما يقبله الكوفيون هو منقول عن بعض العرب وليسوا بفصحاء » ^(٢) .

وأرى أنه لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته محضة ، فلا تقول هذا الغلامُ رجلٌ ؛ لأن الإضافة منافية للألف واللام ، فلا يجمع بينهما لئلا يلزم اجتماع معرفين على شيءٍ واحدٍ ، وما أجازه الكوفيون في الإضافة المحضة من دخول «أل» على المضاف فيجوز : بشرط أن يكون اسم عدد المضاف إلى معدود فيه «أل» ، نحو : قرأت الثلاثة الكتب في الخمسة الأيام وحجتهم السماع ولا مانع من الأخذ بقولهم وهو ما عليه المحققون وحذاق النحويين .

قال ابن مالك :

ووصل (أل) بهذا المضاف مغتفر إن وصلت بالثاني كـ (الجمع)
أو بالذي له أضيف الثاني كـ زيد الضارب رأس الجاني ^(٣)

= النحو . بغية الوعاة ١١٩ / ٢ ، مرآة الجنان ١٢٧ / ٤ .

(١) الرضى على الكافية ٢ / ٢١٦ تحقيق / يوسف عمر ، البسيط ٢ / ٩٩٩ ، هامش التخمير ٢ / ٩٨ .

(٢) راجع : الإيضاح ١ / ٤٠٣ ، الإنصاف ٢ / ٤٣٧ ، المقتصد للجرجاني ٢ / ٨٨٣ ، المقرب لابن

عصفور ص ٣٣٠ ، تحقيق / أحمد عبد الستار ، وعبد الله الجبوري - بغداد .

(٣) ألفية ابن مالك ص ٢٦ .

فكان القياس يقتضى ألا تدخل الألف واللام على المضاف لما تقدم من أنها متعاقبان . ولكن لما كانت الإضافة فيه على نيه الانفصال – اغتفر ذلك بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه كالجعد الشعر والضارب الرجل ، أو على من أضيف إليه المضاف إليه ، كزيد الضارب رأس الجانى .

فإن لم تدخل «أل» على المضاف إليه ، ولا على ما أضيف إليه المضاف إليه امتنعت المسألة ، فلا تقول : هذا الضارب رجل ، ولا هذا الضارب زيد ، ولا هذا الضارب رأس جانٍ ، وأجاز الفراء إضافة الوصف المحلى ، إلى المعارف كلها حملا لها على العرف بـ«أل» . كالضارب محمد ، والضارب هذا ، والضاربة ، وكذا الإعداد كالثلاثة الأثواب . يجوز فى الثلاثة نصبها أو جرّها .

ويتعين فى الضارب رجل النصب لا متناع إضافة المعرفة للنكرة وإذا أضيف الوصف إلى الضمير نحو : الضاربك ، وضاربك – جاز كون الضمير فى محل جر أو فى محل نصب على المفعولية ^(١) .

المسألة الرابعة: الفصل بين المضافين :

المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة ، وقد اختلف العلماء فى جواز الفصل بينهما :

أولاً : مذهب المانعين :

وهو مذهب سيبويه ومن وافقه من البصريين ^(٢) أنه لا يجوز الفصل بين المضاف

(١) التوضيح والتكميل شرح ابن عقيل ٢/ ٦-٨ ، الكافية الشافية ٢/ ٩١٥ ، ٩١٤ ، شرح التسهيل ٣/ ٢٢٥ ، وينظر : المفضل للسخاوى ٢/ ٨٤١ .

(٢) الكتاب ١/ ١٧٦ ، المقتضب ٤/ ٣٧٦ ، الأصول لابن السراج ٢/ ٢٢٦ ، شرح الكتاب للسيرافى ٢/ ٢١٩ ، التبصرة ١/ ٢٨٧ ، الإنصاف ٢/ ٤٢٧ ، الارتشاف ٤/ ١٨٤٢ ، حاشية الخضرى ٢/ ٤٣ ، شرح الأشموني ٢/ ٤١٧ ، شرح التصريح ١/ ٧٣٢ ، الممع ٢/ ٥٢٤ .

والمضاف إليه اختياراً؛ لأنه من تمامه ، ومنزل منه منزلة التنوين ، فلا يجوز الفصل بينهما إلا بالظرف والجار والمجرور ، وهذا مذهب البصريين وعلى رأسهم سيبويه .

قال سيبويه : « ومما جاء في الشعر وقد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قمئة ^(١) :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَ مَا اسْتَعْبَرْتَ لَلَّهِ دَرَّ الْيَوْمَ مِنْ لَامِهَا ^(٢)
وقد ذكر السخاوى هذا البيت وبيتا قبله وبيتا بعده ^(٣) .
وقال أبو حية النمرى ^(٤) :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ ^(٥)

(١) هو : عمرو بن قمئة بن ذريح بن سعد بن مالك الثعلبي (ت . ٥٤٠ م) شاعر جاهلي مقدم خرج مع إمريئ القيس في توجهه إلى قيص ، فمات في الطريق ، كان يقال له الضائع . له ديوان شعر مطبوع .
راجع : الشعر والشعراء ص ٣٨٣ ، الإعلام ٨٣ / ٥ .

(٢) البيت من السريع وهو لعمر بن قمئة في ديوانه ص ١٨٢ ، الكتاب ١ / ١٧٨ ، المقتضب ٤ / ٣٧٧ ، الأصول ٢ / ٢٢٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٧٦ ، شرح السيرافي ٢ / ٢١٨ ، شرح اللمع لابن برهان ١ / ٦٣ ، الإيضاح للفارقي ص ١١٦ ، التبصرة ١ / ٢٨٨ ، الإنصاف ٢ / ٤٣٢ ، شرح المفضل لابن يعيش ١ / ٥٥٣ ، شرح الرضي ٢ / ٢٨٨ ، البسيط ٢ / ٨٨٩ .

ساتيد: جبل ، ما استعبرت : بكت لغريتها ، والشاهد : (در اليوم من لامها) حيث أضاف (در) إلى (من) مع الفصل بينهما بالظرف (اليوم) .

(٣) ينظر : المفضل للسخاوى ٢ / ٨٩١ .

(٤) هو : الهيثم بن الربيع بن زرارة من بني نمير بن عامر (ت . ٨٠٠ م) شاعر مجيد راجز من أهل البصرة له ديوان شعر منشور في مجلة المورد .

ينظر : الشعر والشعراء ص ٧٧٨ ، الإعلام ٨ / ١٠٣ .

(٥) البيت من الوافر وهو لأبي حية النمرى وهو من شواهد الكتاب ١ / ١٧٩ ، المفضل ٢ / ٨٩٢ ، وينظر أيضاً : الإنصاف ٢ / ٤٣٢ ، شرح التصريح ٢ / ٥٩ ، الدرر ٥ / ٤٥ ، لسان العرب ٢ / ٣٩٠ عجم ، الخزن والخزانة ٤ / ٢١٩ ، المقاصد النحوية ٣ / ٤٧٠ ، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٩ / ٣ ، الخصائص ٢ / ٤٠٥ ، رصف المباني ص ٦٥ ، شرح ابن عقيل ص ٤٠٣ ، المقتضب =

وهذا لا يكون فهي إلا هذا؛ لأنه ليس في معنى فعل ولا اسم الفاعل الذى جرى مجرى الفعل ^(١).

واحتجوا أيضًا :

١- بأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة ، ألا ترى أن المضاف إليه منزل من المضاف مفترقة التنوين ، وقد علمنا أنه لا يجوز الفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة بفواصل ما هذا بأخذ حكم الكلمة الواحدة ^(٢).

٢- يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار المجرور في الضرورة ؛ لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما ^(٣).

٣- ولو رده على السنة العرب كما سبق في البيتين الذين ذكرهما إمام النحاة قول الآخر :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُغَالِهْنَ بَنَّا أَوْخَرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتَ الْفَرَارِيجِ ^(٤)

المذهب الثانى : مذهب المجيزين :

وهم الكوفيون ^(٥) يرون أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور وغيرهما لضرورة الشعر .

= ٣٧٧ / ٤ ، والشاهد : (بكفٍ يومًا يهوى) حيث فصل بالظرف (يوما) بين المضاف والمضاف إليه .

(١) الكتاب ١٧٦ / ١٠ .

(٢) الإنصاف ٤٣١ / ٢ ، عدة السالك ١٥٨ / ٣ .

(٣) السابق ، ورف المبانى ص ٦٤ .

(٤) البيت من البسيط لذى الرمة في ديوانه ص ٩٩٦ ، هو من شواهد الكتاب ١ / ١٧٩ ، المقتضب

٣٧٦ / ٤ ، شرح أبيات سيويه للنحاس ص ٧٤ ، شرح السيرافى ٢ / ٢١٨ ، شرح اللمع لابن برهان

٦٣ / ١ ، التبصرة ١ / ٢٨٧ ، الإنصاف ٢ / ٤٣٣ ، رصف المبانى ص ٦٥ ، شرح الشافية الكافية

١ / ٤٣٩ ، الرضى ٢ / ٢٨٨ ، الشاهد فيه : «أصوات من يغالهن بنا أواخر الميس» حيث فصل بين

المضاف إليه بالجار والمجرور .

(٥) التبصرة ١ / ٢٨٨ ، الإنصاف ٢ / ٤٢٧ ، الارتشاف ٤ / ١٨٤٦ .

واستدل السخاوى لمذهبهم : بقول الشاعر :

فزججتها بمزججة زج القلوص أبى مزادة^(١)

والتقدير : زج أبى مزادة القلوص وهو معقول . ففصل بالقلوص بين المضاف والمضاف إليه .

وقول الآخر :

فأصبحت بعد خطّ بهجتها كأن فقراً رسومها قلماً^(٢)

والتقدير : بعد بهجتها ففصل بين المضاف والمضاف الذى هو «بعد» والمضاف إليه الذى هو بحجتها بالفعل الذى هو خط وتقديره فأصبحت فقراً بعد بهجتها كأن قلماً خط رسومها^(٣) .

المذهب الثالث :

مذهب ابن مالك^(٤) وهو أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بما نصبه

(١) البيت من مجزوء الكامل في شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٢/ ٢١٩ ، الإفصاح للفارقى ص ١١٦ ، الإنصاف ٢/ ٧٣٢ ، التبصرة ١/ ٢٨٨ ، شرح ابن يعيش ١/ ٥٥٦ ، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٠ ، شرح الرضى ٢/ ٢٨٩ ، المساعد ٢/ ٢٧٢ ، الأشمونى ٢/ ٤١٧ .

اللغة : فزججتها : طعنتها بالزج ، الزج : الحديدية فى أسفل الرمح . القلوص : الأبل الفقية المجتمعة الخلق . الشاهد قوله : (زج القلوص أبى مزاده) حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور .

(٢) البيت من المنسرح وهو بلا نسبة فى لسان العرب (خطط) والإنصاف ٢/ ٤٣١ ، الخزانة ٤/ ٤١٨ ، الشاهد : (بعد خط بهجتها) حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنى وهو خط . (٣) الإنصاف ٢/ ٤٣٠ .

(٤) شرح التسهيل ٣/ ١٣٧ ، شرح العمدة الحافظ وعدة الالفاظ ص ٤٩٠ ، شرح الكافية الشافية ٤٣٩/ ١ ، شرح المرادى ٢/ ٢٨٥ ، المساعد ٢/ ٣٦٨ ، شرح ابن عقيل ٣/ ٨٣ ، شفاء العليل ٢/ ٧٢٥ ، حاشية الحضرى ٢/ ٤٣ ، شرح الأشمونى ٢/ ٤١٦ ، الممع ٢/ ٥٢٣ .

من مفعول به ، أو ظرف أو شبهه ، ويكون الفصل بالنعته ، والنداء ، والفاعل ، والفعل الملغى والمفعول لأجله جائزاً في الضرورة مثل ما فصل فيه بينهما - المضاف والمضاف إليه - بمفعول قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ ﴾ [الأنعام: ١٣٧] ، في قراءة ابن عامر ^(١) بنصب أولاد وجر الشركاء .

وقد تعرض السخاوى ^(٢) لهذه الآية واختار جواز الفصل بمثل هذا وغيره ، فقال بعد أن ذكر جملة من الآيات التي تدل على جواز الفصل قال : « وقد جاء في كتاب الله تعالى الفصل بين المضافين بالمفعول . وذكر الآية السابقة ثم قال وحكى ابن الأنبارى عن العرب : « هو غلامٌ : إن شاء الله أخيك » فهذا فصل بين المضافين من غير الظرف في الكلام والاختيار دون الضرورة وقال الطرماح :

يُطْفَنَ بِحَوَىِّ الْمَرَاتِعِ لَمْ تُطْفَ بُوَادِيَةٌ مِنْ قَرَعِ الْقَسَى الْكَائِنِ
وَأَنشُدَ الْأَخْفَشَ وَالْفَرَاءَ :

فَزَجَجْتَهَا بِمَزْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصُ أَبَى مَزَادِهِ
وذكر بيت ذي الرمة السابق :

كأن أصوات ... وقال : وأنشد الكسائى :

تَنْفَى يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِمُ تَنْقَادَ الصَّيَارِفِ
بنصب الدراهم وإضافة «نفى» إلى «تنقاد» ، فحصل الفصل بين المضاف والمضاف إليه ^(٣) .

(١) ينظر : السبعة ص ٢٧٠ ، المبسوط في القراءات العشر ص ٢٠٣ ، الإتحاف ٢ / ٣٢ .

(٢) ينظر : المفضل للسخاوى ٢ / ٨٩٠ .

(٣) المفضل للسخاوى ٢ / ٨٩٤ .

وقد أنكر الزمخشري هذه القراءة ورد عليه السخاوي وأبو حيان وغيرها .

قال في توجيه هذه القراءة : وقرأ ابن عامر كذلك أى ببناء زين للمجهول ، إلا أنه نصب «أولادهم» وجر «شركائهم» وفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول ^(١) .

واختار السخاوي ^(٢) مذهب الكوفيين المجيزين لجواز الفصل وهو قول الكسائي ^(٣) وابن الأنباري ^(٤) وبه أخذ ابن مالك . قال في شرح التسهيل ^(٥) .

ومن ذلك ما حكاه الكسائي : « هذا غلام والله زيد » .

وقال في الألفية : « ولم يُعَبْ فصلُ يمين » ^(٦) .

وأرى أن الفصل يغير ما ذكر جائز في ضرورة الشعر لا في اختيار الكلام ومن ذلك الفصل بالأجنبي ، وبالنعت وبالنداء ^(٧) .

مثال النعت قول الشاعر :

نَجُوتُ وَقَدْ بَلَ الْمَرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبٍ ^(٨)

وقول الآخر :

(١) ينظر : البحر المحيط ٢٢٩/٤ ، شرح التسهيل ١٣٧/٣ ، شرح المرادي ٢٨٧/٢ .

(٢) المفضل للسخاوي ٨٩٢/٢ .

(٣) شرح التسهيل ١٣٧/٣ .

(٤) المفضل ٨٩٢/٢ .

(٥) شرح التسهيل ١٣٧/٣ ، ابن عقيل ٨٣/٣ .

(٦) ألفية ابن مالك .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ٨٣/٣ .

(٨) من الطويل لمعاوية بن أبي سفيان والأصل : « من ابن أبي طالب شيخ الأباطح » وهو في شرح عمدة الحفاظ ص ٤٩٦ ، ابن عقيل ٨٤/٣ ، الأشموني ٤٢٠/٢ ، شرح التصريح ٧٣٧/١ .

وفاق كعبٌ بجي مُنقذٌ لكِ مِنْ تعجيل تَهْلُكَةٍ والخلدِ في سقر^(١)
والأصل وفاق بجير يا كعب .



(١) البيت من البسيط لبجير بن أبي سلمى . ينظر : شرح ابن عقيل ٨٦/٣ ، الأشموني ٤٢١/٢ ، أوضح المسالك ١٥٨/٣ ، الهمع ٥٢٦/٢ ، الشاهد قوله : (وفاق كعب بجير) حيث فصل بين المضافين بالنداء والتقدير : وفاق بجير يا كعب منقذٌ لك والمعنى : يقول لأخيه زهير إن إسلامك ينقذك من الهلكة والنار يوم القيامة .

obeikandi.com

المبحث الثاني

الظرف

المسألة الأولى: الظرف وسط متعلق الظرف ومتعلقة:

جاء في القاموس: الوسط من كل شيء أعد له ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، أى عدولا خيارًا. ووسط الشيء ما بين طرفيه كأوسطه، فإذا سكنت كانت ظرفا أو هما فيما هو مصمت كالحلقة فإذا سكنت كانت أجزاءه متباينة، أو كل موضع صلح فيه «بين» هو بالتسكين وإلا فبالتحريك، والوسطى من الأصابع ^(١).

وجلست وسط القوم بالتسكين، لأنه ظرف، وجلست وسط الدار بالتحريك؛ لأنه اسم، ويكون الوسط بالتسكين ظرف بمعنى بين، يقال: جلس وسط القوم. والظرف متعلق بمحذوف وجوبا تقديره اسم فاعل. أو فعل أى مستقر أو ستقر.

والأول: اختيار جمهور البصريين وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة؛ لأن الأصل في الخبر أن يكون رسماً مفرداً. واختاره أبو حيان وابن مالك.

والثاني: اختيار السخاوى ^(٢) تبعاً للأخفش والفارسي ^(٣) وقد نقل السخاوى ذلك فقال: تقول وسط رأسك دهن؛ لأنك خبرت أنه استقر في الموضع، أسكنت السين ونصب لأنه ظرف، وتقول ونظر رأسك صلب؛ لأنه اسم غير ظرف... وكل ما كان معه حرف خفض فقد خرج من معنى الظرف وصار اسماً، كقولك

(١) القاموس المحيط ٢/ ٣٩١.

(٢) المفضل السخاوى ١/ ٦١٨، ٦١٧.

(٣) التذيل والتكميل لأبى حيان ٢/ ١٩٩، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٠، وراجع: المفضل

ضرب في وسط الدار ، ورجح الرضى كون المتعلق فعلاً واحتج لذلك بأن الفعل عامل والأصل في العمل للأفعال ^(١) .

وهو ظاهر كلام السخاوى قال : « لأنك خبر أنه استقر في الموضع » ^(٢) .

ورجح ابن السراج كون المتعلق اسماً قال في الأصول : « والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبهها » ^(٣) .

ويفهم من كلام السخاوى أن وسط بالتسكين ظرف وأن وسط بالفتح اسم ^(٤) ومذهب الجمهور ، خلاف للكوفيين بقولان كلاهما ظرف .

ويرى بعض النحويين أنه إذا حسنت فيه « في » فوسط هنا بمعنى « في » فحينئذ ظرف ، وإن لم يحسن فيه موضع « في » لم يكن ظرفاً ، نحو : ملأت وسط الدار قمحاً . فوسط هنا مفعول به وقمحا تمييز والكوفيون لا يفرقون بينهما « وسط – ووسط » يجعلونها ظرفين ، وقال الفراء : إذا حسنت فيه بين كان ظرفاً نحو قعدت وسط القو ، وإن لم تحسن فاسم ^(٥) .

هذا وقد وقع وسط – بالتسكين – مبتدأ كما حكى السخاوى عن الأخفش قوله : إن وسطاً بالتسكين قد جاء في الشعر أسماء وفارق الظرفية وأنشد :

أَتَتْهُ كَأَن جِيْنَهُ ————— صَلَاةٌ وَرَسٌ وَسَطُهَا قَدْ تَعْلَقَا ^(٦)

(١) شرح الكافية للرضي ١/ ٥٠٠ ، الخزانة ٣/ ٩٢ ، ٩٥ ، ٩٦ .

(٢) المفضل ١/ ٦١٧ .

(٣) أصول النحو لابن السراج ١/ ٢٠١-٢٠٤ .

(٤) المفضل ١/ ٦١٧ .

(٥) راجع : ارتشاف الضرب ص ١٤٤ ، خزانة الأدب ٣/ ٩٣ ، حاشية الجمل ٢/ ٦٥ .

(٦) من الطويل للفرزدق يهجو بنت جرير وزوجها والصلاة : حديق الطيب ، والورث : نبت أصفر ، والشاهد فيه : وسطها قد تعلقا حيث وقعت وسط مبتدأ . انظر : ديوانه ص ١٢١ ، وآمالى ابن

الشجرى ٢/ ٢٥٨ ، الهمع ٢/ ١١٤ ، الخزانة ٣/ ٩٣ .

وقال أبو حيان ^(١): « لا يستعمل وسط بالتسكين مرفوعاً إلا في الشعر ، وأنشد :

وَسَطُهُ كَالْبِرَاعِ أَوْ سُرْجُ الْمَجْـ سَدَلٍ طَوْرًا يَجْبُونُ وَطَوْرًا يُنِيرُ ^(٢)

وأرى أن هناك فرقاً بين التحريك والتسكين في وسط كما قال السخاوى .

وهو ما عليه جمهور النحويين خلافاً للكوفيين إلا ثعلباً «فهو يزعم أن وسط بالتحريك ظرف كالبصريين» ^(٣) .

قال سيويه : « ضربت وسطه أى احتجم وسط رأسه » ^(٤) .

المسألة الثانية: وقوع الظرف مرفوعاً :

ظرف المكان نوعاً :

الأول : محدود نحو : القرية والدار والسوق وجميع هذا لا يكون ظرفاً لشيء من الأفعال إلا بـ «في» نحو قمت في المسجد أو في الدار .

والثاني : غير محدود وهو كأسماء الجهات الست فوق وتحت وخلف ، فجميع هذه الأسماء المبهمة غير المحدودة تكون ظرفاً لجميع الأفعال من غير أن تلحق معها «في» تقول جلست فوق السطح وتحت الشجرة وخلفك ولهذا ينجر بظروف المكان ^(٥) .

(١) التذييل ٤٠٢ / ٣ .

(٢) من الخفيف لعدى بن زيد ، ويروى البيت بنصب (وسطه) على الظرفية واليراع : ذباب يطير في الليل كأنه نار ، المجلد : القصر ، والشاهد فيه تصرف وسط بوقوعها مبتدأ ينظر : ديوانه ص ٨٥ ، المجمع ٢ / ١١٥ ، الدرر ١ / ١٦٩ ، لسان العرب مادة (وسط) ، شرح التسهيل ٢ / ٢٣٠ ، ارتشاف الضرب ص ١٤٤ ، البحر المحيط ٦ / ٩٦ ، المساعد ١ / ٥٢٦ ، معجم شواهد النحو ص ٧٨ ، ٣٩٧ ، معجم شواهد العربية ١ / ١٧٢ ، البحر المحيط ٦ / ٩٦ .

(٣) التذييل والتكميل ٣ / ٤٠٣ ، ارتشاف الضرب ٣ / ١٤٤٥ .

(٤) الكتاب ١ / ٤١١ .

(٥) شرح عيون الإعراب للمجاشع ص ١٤٢ تحقيق / د . عبدالفتاح سلم ط . دار المعارف .

وقسم السخاوى^(١) الظروف إلى ما يستعمل ظرفاً واسماً كوسط وخلف وإلى ما لا يستعمل في المكان إلا ظرفاً وذلك نحو عند وسوى وسواء ، ولدن ، دون ، أما سوى سواء فلا يستعملان إلا ظرفين وهذا إذا كان بمعنى غير ، وأما إذا كان بمعنى العدل فإنهما إسمان ، قال تعالى : ﴿فَأُنِذِرُ لِيَنَّهُمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨] .

وإلى ما يستعمل اسماً وظرفاً إلا أنه يكثر له ظرفاً ويقل استعماله اسماً . نحو الجهات الست فوق وتحت وخلف ووراء وإمام وقدام .

والقضية الخلافية هنا في خلف وأخواته هل يقع مرفوعاً أم لا ذكر السخاوى^(٢) أنه يقع مرفوعاً في الشعر والنثر فيجوز أن تقول : عبد الله خلفك بالرفع ، وهذا مذهب سيويه ووافقه المازني لكن الجرمي لم يجز رفعه إلا في الضرورة الشعرية .

الكوفيون يمنعون الرفع في نحو هذه القضية النحوية وحجتهم في ذلك أنك جعلته أى «خلفك» خبراً عن زيد ، وزيد لا يستوعب الخلف^(٣) .

قال سيويه : « في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت وهى ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها ، وعمل فيها ما قبلها كما عمل في الدرهم عشرون إذا قلت عشرون درهماً »^(٤) .

وقال أيضاً : « أعلم أن هذه الأشياء كلها قد تكون أسماً غير ظروف بمنزلة زيد وعمرو »^(٥) .

وتقول زيد خلفاً وقدما فتنبه على الظرف عند البصريين كما تقول : خلفك

(١) المفضل للسخاوى ٦١٨/١ .

(٢) انظر : المفضل للسخاوى ٦١٨-٦٢١ بتصرف واختصار .

(٣) راجع : المفضل للسخاوى ٦١٩-٦٢٢ .

(٤) الكتاب ١/ ٤٠٤ ، وراجع : ارتشاف الضرب ص ١٤٣٩ .

(٥) الكتاب ١/ ٤٠٧ .

وأمامك لا يفرقون بين المضاف والمفرد .

ومنع الكوفيون ذلك وقال متى أفردت فهي أسماء فلا يميزون : زيدٌ خلفاً بالنصب وإنما يقولون زيد خلفٌ بالرفع . وأجاز الزجاج ما زيد بخلفك . وتأوله الكوفيون على أن الباء بمعنى في ^(١) .

والكوفيون يمنعون الرفع في قولك : فوقك رأيتك . قال أبو حيان : « ونص الأخفش على أن العرب تقول : فوقك رأيتك وتحتك رجلاك فينصبونه » ^(٢) وما جاء من كلام العرب مرفوعاً .

تأولوه ، قال السخاوى ^(٣) : « وتأول ثعلب بيت لبید ^(٤) :

فعدت كلا الفرجين تحسب أنه مولى المخافة خلفها وأمامها ^(٥)

وأجاز الزجاج ما زيد بخلفك ، وله معنيان : أن يكون الباء بمعنى « في » . أو يكون على زيادة اباء .

وفي رفع (خلفها) و (أمامها) من قول لبید السابق تأويلات عدة .

(١) راجع : المفضل ١/ ٦٢٤ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٥١ .

(٣) ينظر : المفضل ١/ ٦٢٣ .

(٤) هو : لبید بن ربیعہ العامری الشاعر ، ت . ٤١ هـ ، أبو عقيل ، قدم على النبي ﷺ سنة وقومه بنو جعفر بن كلاب ، فأسلم وحسن إسلامه . الاستيعاب ٣/ ٣٩٢ ، أسد الغابة ٤/ ٥١٩ .

والبيت من الكامل وهو للبيد بن ربیعة في ديوانه ص ٣١١ ، الدرر ٣/ ١١٧ ، شرح شواهد الإيضاح ص ١٧٠ ، شرح المفصل ٢/ ١٢٩ ، الكتاب ١/ ٤٠٧ ، المقتضب ٤/ ٣٤١ ، الشاهد فيه قوله : « خلفها وأمامها » بالرفع بدلاً من المبتدأ (كلا) والثاني معطوف عليه ، فدل ذلك على أن « خلف » و (إمام) من الظروف المنصرفة التي تخرج أحياناً عن النصب على الظرفية وعلى الجر بـ (من) متأثرة بالعوامل .

(٥) ينظر : المفضل ١/ ٦٢٠-٦٢٣ بتصرف .

الأول : أن يكون خبر مبتدأ محذوف أى هما خلفها وأمامها .

والثانى : أن تجعل الهاء فى (أنه) ضمير الشأن والقصة ، فيكون مولى المخافة مبتدأ وخبره خلفها وأمامها والمبتدأ وخبره فى موضع خبر (أن) .

الثالث : أن يكون خلفها وإمامها عطف بيان لقوله كلا الفرجين .

الرابع : أن ترفع (كلا) بالابتداء ويكون الخبر (تحسب أنه مولى المخافة) ويكون خلفها وأمامها على هذا بدلاً من (كلا) والتقدير : قعدت وكلا الفرجين خلفها وأمامها ، يظن أنه مولى المخافة ، فيكون كلا وخبره فى موضع نصب على الحال ، وأجاز بعضهم أن كلا فى موضع نصب ظرف ومنعه الفارسى لأنه مختص .

وأجاز بعض النحويين الرفع نص عليه أبو حيان . قال فى الارتشاف : «بعض النحاة يقولون : فوقك رأسك ، وفوقك قلنسوتك بالرفع ، فجازوا الرفع فيما أخبروا به عن رأس والرجل» ^(١) .

والبصريون لا يفرقون بني المضاف والمفرد فينصبوه فى كل حال ويقولون : زيد خلفا وقداما كما تقول خلفك . ينصف على الظرف ومنع الكوفيون ذلك ، وقالوا متى أفردت فهى أسماء ليست ظروفًا ^(٢) ، وأما ما يكثر استعماله ويقل استعماله ظرفا فنحو : الناحية ، والفرسخ والميل ، والبريد . والمذهب ، والمجلس ، والمكان ، والموضع والغربى والشمالى والشرقى والجنوبى فهذه تدخل عليها العوامل فترفع وتخفض ويستعمل أيضًا ظروفًا كقول جرير :

هَبَّتْ جَنُوبًا فَذِكْرَى مَا ذَكَرْتُمْ عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرَقَى حَوْرَانَا ^(٣)

(١) ارتشاف الضرب ٣ / ١٤٥١ .

(٢) المفضل ١ / ٦٢٤ .

(٣) البيت من البسيط ، والصفاة : الصخرة ، وحوران بلد بالشام وأراد ذكرى ذكرتك و (ما) زائدة ، وأراد هَبَّتْ الريح جنوبا . وجنوبا منصوب على الحال والمعنى أنه لما هبت الريح من ناحية من يجبه =

وقالوا : ساروا يميننا وشمالا ، وقال عمرو بن كلثوم ^(١) :
 صددتِ الكأسَ عنا أمَّ عمرو وكأن الكأسَ مجزها اليمين ^(٢)
 أى على ذاتِ اليمين ^(٣) .



= تذكره وحنَّ إليه . راجع : ديوان جرير ص ٥٦٦ ، الكتاب لسيبويه ٩٣ / ١ ، شرح أبيات الكتاب للسيرافي ١٩٨ / ١ .

(١) هو : عمرو بن كلثوم بن عمرو بن مالك بن عتاب بن ربيعة بن زهير أبو عباد شاعر جاهلي ، ت . ٤٠ ق . م . ، ولد في شمالي جزيرة العرب في بلاد ربيعة ، كان من أعز الناس نفسًا ، من آثاره : معلقة . الشعر والشعراء ٢٢٨ / ١ ، معجم الشعراء للمرزباني ص ٦٠ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو في ديوانه ص ٦٥ ، شرح شواهد الإيضاح ص ١٧٢ ، الكتاب ٢٢٢ / ١ ، ٤٠٥ ، لسان العرب ١٣ / ٢٤٤ ، خزنة الأدب ٨ / ٢٧٢ ، الدرر ٣ / ٨٧ ، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٣٠٢ ، همع الهوامع ١ / ٢٠١ .

والشاهد فيه قوله : (اليمين) حيث نصبه على الظرفية ، وهو ظرف مبهم .

(٣) المفضل ١ / ٦٢٣ .